جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

خالد جميل كامل

مخاطر العمل المصرفي

مفهوم المخاطر

تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، والزاوية التي ينظر منها للمخاطرة ، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

- المخاطرة هي سلوك مرفق باحتمال تحقق خسائر مالية وبشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد والخطر رفيق ملازم لرجل الأعمال وبالتالي

يجب أن يعرفه جيدا ويعرف كيفية التعامل معه .

- كما عرفت المخاطرة الانخفاض في القيمة السوقية للمؤسسة بسبب التغيرات في بيئة الأعمال .
- المخاطرة هي حالة من عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من

حجمه أو من زمنه أو من انتظامه .

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر البنكية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

التطورات التي حدثت في مجال الصناعة المصرفية ساهمت في زيادة المخاطر المصرفية وصعوبة أثرها، مما أدى بالعاملين في المجال المصرفي للمحاولة لإيجاد سبل للتحكم في هذه المخاطر أو التقليل اضرارها وتنقسم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين هما:

١- المخاطر المالية
٢- المخاطر غير المالية.

والمخطط التالي يوضح انواع المخاطر التي يتعرض لها البنوك التجارية

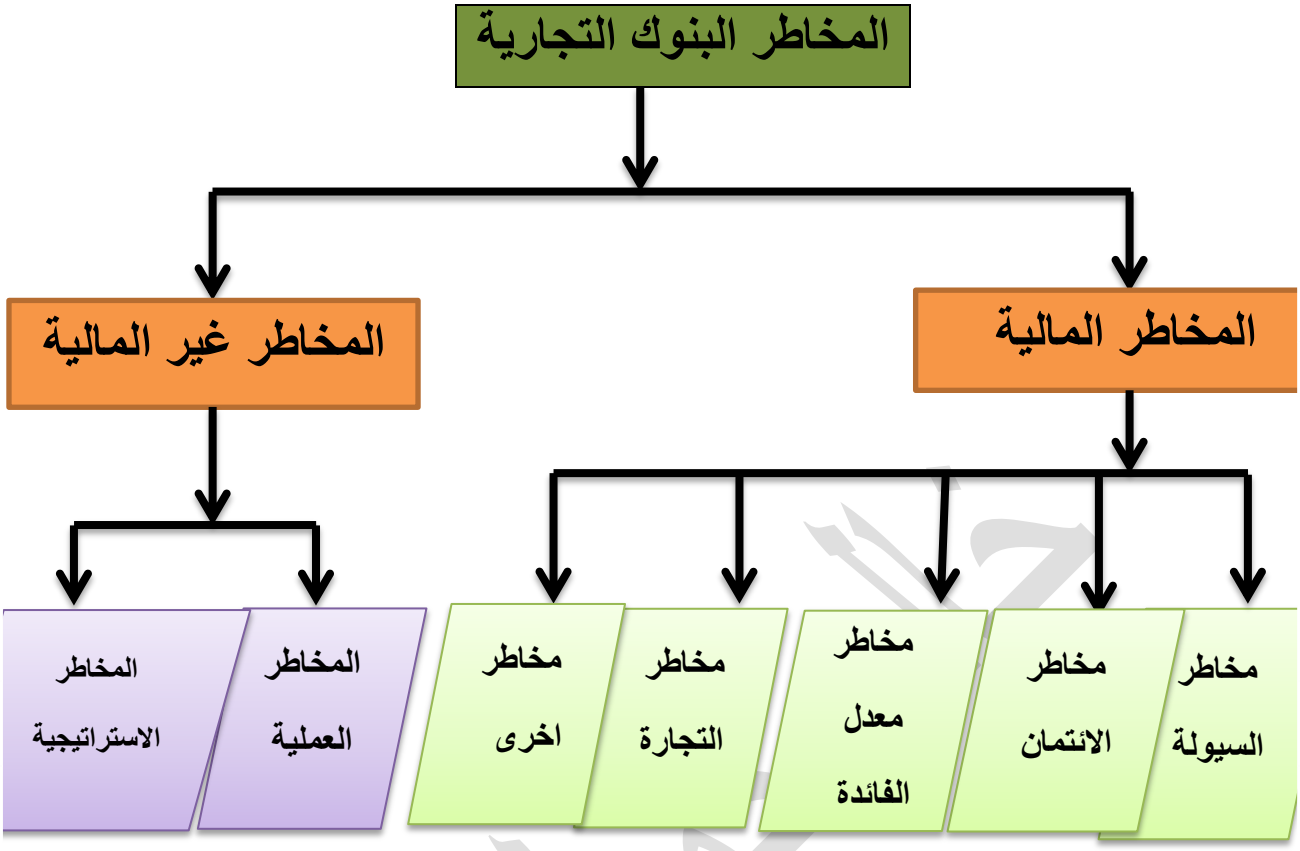

١- المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية، وذلك كون

معظم تعاملاتها تتم بالنقود والأسهم والسندات، وهذا النوع من الخاطر يتطلب رقابة واشراف من قبل إدارات البنوك وفقا للتوجه وحركة السوق، الأسعار، العملات، والأوضاع الاقتصادية، ومن أهم أنواعها ما يلي:

اولاً : مخاطرة السيولة

يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقترضين، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية .

ويقوم النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطات الجزئية حيث يستقطع جزء من الودائع التي تودع في المصرف ويحتفظ به لدى البنك المركزي **كاحتياطي قانوني نقدي** . بالإضافة إلى ما يحتفظ به المصرف لنفسه من **احتياطي نقدي اختياري** (في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الاخرى وبخاصة المراسلة مقابل الخدمات التي يحصل عليها منها).

لذا يحدث هذا الخطر عندما يعجز البنك عن توفير السيولة بتكلفة معقولة لمواجهة مختلف الطلبات بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع لدى البنك وتترتب مخاطر السيولة من خلال :

١- توظيف الأموال في أموال ذات سيولة منخفضة جدا مثل: شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية ، تقديم قروض طويلة الأجل .
٢- السحب المكثف للمودعين .
٣- إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين .
٤- منح قروض بمبالغ كبيرة.

فغالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات.

لذا يقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما أقرض عملاءه وذلك لكي يتمكن من الإيفاء

بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف.

فكلما اقترض البنك من الأسواق المالية، قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمه .

إن إدارة مخاطر السيولة في البنوك أصبحت تتعقد يوما بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات البنوك و كبرت أحجامها ، و من اهم المبادئ و الخطوات التي يمكن لإدارة البنك اتباعها لتقوية عملية إدارة مخاطر السيولة ما يلي :

- تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى البنك لمعرفة قدرة البنك على توفير النقد بسرعة خلال ٣٠ يوم بحد أدني من الخسارة و بتكلفة مقبولة .

- تحديد حجم السيولة التي يحتاجها البنك و من المهم فهم التغيرات المستقبلية المتوقعة لميزانية البنك وكيف ستؤثر على وضع السيولة وذلك لتمكين الإدارة من التعرف على احتمالات ضغط السيولة .

- إجراءات اختبارات الظروف الضاغطة لتحديد الاحتياجات التمويلية و سبل توفيرها من خلال تحليل الإيرادات و القيمة المعرضة للمخاطر.

- توثيق الإجراءات و فحص السيولة بشكل دوري .

لذا تعد معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافهما والمحافظة على هامش الأمان للوقاية من خطر السيولة على البنك وادارة موارده و خزينته ادارة عقلانية لكونه يضمن للبنك توازنا مستقرا بين موارده و استعمالاته على المستوى التجاري

وأمواله على المستوى المالي .

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز، أو في جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الوسائل ما يلي :

١- إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية .
٢- إعلان السياسات والإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة .
٣- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ .
٤- تنويع مصادر التمويل.
٥- توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة وذلك حتى يتسنى قياس وادارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة .
٦- التعامل بالأوراق المالية القابلة للتسييل وذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حالة وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة .
٧- إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة .
٨- الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة ، فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك .

ثانياً : المخاطر الائتمانية

تضمن المخاطر الائتمانية درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة ويمكن لإدارة المصرف التقليل من هذه المخاطر من خلال انتهاج سياسة إقراضية متحفظة غير أن ذلك يؤدي بالمقابل إلى عدم تقديم بعض القروض المربحة، ومن الصعب تقديم المخاطرة الائتمانية بدون الفحص الدقيق لمكونات محفظة القروض .

ومن بين أهم العوامل المؤثرة في هذه المخاطر **هي تنويع القروض حسب شرائحها، وتنويعها قطاعيا وجغرافيا، ووجود الضمانات (بما في ذلك هامش الضمانة الذي يجعل قيمتها تفوق قيمة القرض) وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة..** ونظراً إلى أن القروض تقدم في أسواق تنافسية ، فإن المردود الأعلى يتحقق بوجه عام ، مقابل تحمل المصرف للمخاطرة الاعلى اي أن المصرف يستطيع زيادة العائد المتوقع وذلك بتقديم القروض للعملاء الأعلى مخاطرة مع فرض أسعار الفائدة الأعلى عليهم تعويضا له عنها، وللتخفيف من آثار المخاطرة الائتمانية الأعلى فإن بإمكان المصرف طلب الضمان الكافية التي

كما يمكن تقليل المخاطرة الائتمانية من خلال التنويع حسب شرائح القروض وكذلك قطاعيا وجغرافيا ، ذلك لأن التنويع يحمي المصرف من تكدس المخاطرة فلو قام المصرف بتركيز قروضه في قطاع معين فإن أي خلل في ذلك القطاع (مرتبط بخصوصياته) يؤدي إلى آثار ملحوظة أو مهمة على أرباح المصرف .

ثالثاً : مخاطر معدل الفائدة

هي المخاطر التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال أجل القرض إلى اعادة تمويله بسعر فائدة أعلى . فاذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا، ويرتفع سعر اعادة التمويل فان المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض. وذلك لأن "توقيت" تقديم القروض لا يتوافق مع "توقيت" فرص حصول المصرف على الودائع وهكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة.

يمكن ضمن حدود معينة أن تستطيع إدارة المصرف ممارسة السيطرة على مخاطر سعر الفائدة من خلال:

١- المقابلة أو التطابق :

بين الموجودات والمطلوبات أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لسعر الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضا فالاثنان يتغيران سوية بحسب أسعار الفائدة السائد في الأسواق .

٢- تكييف محفظتي موجوداته ومطلوباته :

خلال التقلبات في أسعار الفائدة، فلو انخفضت أسعار الفائدة فان القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة، ستحقق أرباحا أعلى للمصرف بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف. هذا قياساً بتمويل القروض المذكورة بمصادر ذات أسعار فائدة ثابتة.

٣- استخدام أدوات الوقاء من مخاطرة سعر الفائدة وهي المشتقات :

هو المؤشر الذي يدل على قدرة المصارف المعاصرة على تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة هو نسبة (الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة) فالحساسية لسعر الفائدة هي درجة تقلب الأسعار في الاسوق أي بما ينسجم والاتجاهات السائدة . فلو تم تحليل الموجودات والمطلوبات في أية نقطة زمنية فان إدارة المصرف تستطيع تحديد درجة "عدم التوازن" في مجال المقابلة بين الموجودات "الحساسة سعر الفائدة" مع المطلوبات "الحساسة لها" ويتطلب الأمر هنا حساب النسبة أعلاه أولا ثم تحديد وضع المصرف بشأنها في ضوء الأسعار السائدة والمرتقبة.

رابعاً : مخاطر سعر الصرف

وهي مخاطرة تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية ، وأن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة .

خامساً : مخاطرة رأس المال

تعكس مخاطرة رأس المال درجة الرافعة المالية التي يستخدمها المصرف. رأسمال المصرف (أو حقوق الملكية) يستعمل لحماية الدائنين (المودعين بالدرجة الأولى) ضد الخسائر العاملة التي قد يتعرض لها، ولذلك فمقدار رأس المال اللازم لحماية الدائنين يرتبط بنوعية أو درجة المخاطرة التي يتضمنها توظيف الأول في الموجودات.

يمكن بهذا الخصوص تبويب موجودات المصرف في مجموعتين هما: الموجودات الخالية من المخاطرة (أو غير الخطرة) و الموجودات ذات المخاطرة (أو الخطرة) و تتضمن الموجودات الخالية من المخاطرة التزامات الدولة (الحكومة المركزية) و التزامات الحكومات المحلية والبلديات و منشآت القطاع العام، بشرط أن تكون الأخيرة مضمونة من قبل الدولة هذا إلى جانب الموجودات النقدية. أما الموجودات ذات المخاطرة فتشمل القروض والاستثمارات والاحتياطيات الثانوية (غير المضمونة من قبل الدولة) و المباني والمعدات (ذات مخاطرة السيولة) . و عند تقدير مخاطرة رأس المال فإنه لابد من الربط بين حجم رأس المال من جهة، ونوعية الموجودات ذات المخاطرة. إذ ينبغي أن يتم توفير حماية أكبر مقابل تلك الموجودات، متمثلة بحجم أكبر من رأس المال وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة منها. كما أن رأس المال يرتبط بمخاطرتي السيولة وسعر الفائدة المشار إليها أعلاه.

سادساً : المخاطرة الأخرى

بالإضافة إلى الأنواع الخمسة الأساسية من المخاطرة المشار إليها سابقاً فإن هناك مخاطر أخرى يتعرض لها المصرف وهي في الغالب قابلة للتأمين عليها كلياً أو جزئياً، ومن بين أهم أنواع هذه المخاطر التزوير والاختلاسات التي يتورط بها الأفراد العاملون في المصرف وأعمال السطو (النهب) واختراق أمن الحاسوب وغيرها (و هي حوادث تستقطب في الغالب واهتمامات الجمهور). ولابد لإدارة المصارف من اتخاذ إجراءات الحيطة والحذر من هذه المخاطر .